

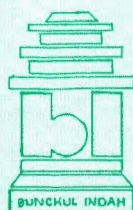
مَدْخَلُ الْوُصُولِ

إلى معرفة عالم الأصول

للعلامة الجليل فضيلة

السيد محسن على المساوي

غفر الله له ولوالديه



الناشر
شركة بَنْكُولِ اِنْدَاه
سورابايا

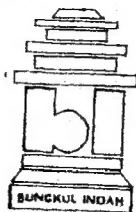
مَدْخُلُ الْوُصُولِ

إلى معرفة عالم الأصول

للعلامة الجليل فضيلة

السيد محسن على المساوي

غفر الله له ولوالديه



الناشر
شركة بنگول انداه
سورابيا

فهرست الكتاب

صفحة

خطبة الكتاب	٣
تعريفات في اصول الفقه	١١ - ٤
الحكم واقسامه	
العلم واقسامه	
الكلام واقسامه	
باب ما يدخل في الامر والنهي وما لا يدخل	١٧ - ١٢
الافعال	١٩ - ١٨
باب النسخ	٢٢ - ٢٠
التعارض	٢٥ - ٢٣
الاجماع	٢٧ - ٢٦
الاخبار	٢٩ - ٢٨
باب القياس	٣٦ - ٣٠
الافتاء والاجتهاد	

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله الذي جعل العبادة طريقة لوصوله، واعتد بصحتها في
 معرفة ابواب الفقه وفصوله، واتس فروعه من قواعده واصوله،
 والصلاة والسلام على من اليه مرجع المجتهدين، القائل من يرد
 الله به خيرا يفقهه في الدين وعلى اله وصحبه والتابعين له اجمعين .
 وبعد : فيقول طويلب العلم بالمدرسة اصولية الهندية السيد
 محسن بن علي المساوي، هذه تعريفات في اصول الفقه مجردتها من
 من الأوراق لإمام الحرمين وضمت اليها فوائد يحتاج اليها من نقطة
 من شروحيها وهو اشياها حين قرائتي لذلك الكتاب تسهلا لأمثالي من
 المبتدئين، وإطاعة لأمر الشيخ متعنا الله بحياته ونفعنا به وبعلمه
 في الدارين، آمين

﴿تعريفات في أصول الفقه﴾

- س : ما تعريف الأصل ؟
- ج : هو ما ينبني عليه غيره كأصل الجدار اى اساسه .
- س : ما تعريف الفرع ؟
- ج : هو ما ينبني على غيره كفروع الشجرة .
- س : ما تعريف الفقه لغة ؟
- ج : هو الفهم والشعر .
- س : ما تعريف الفقه اصطلاحاً ؟
- ج : هي معرفة الاحكام الشرعية العلمية التي طريقها الاجتهاد كالعلم بأن النية واجبة وان الوتر مندوب .

الحكم واقسامه

- س : ما تعريف الحكم ؟
- ج : هو خطابُ الله تعالى المتعلقُ بافعال المكلفين .
- س : كم اقسام الخطاب ؟

ج : قسمان : تكليفي ووضعي

س : ماهو الخطاب التكليفي ؟

ج : هو الخطاب المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاءً او تخيراً .

س : ماهو الخطاب الوضعي ؟

ج : هو الخطاب الوارد بكون الشيء سبباً او شرطاً او مانعاً
او صحيحاً او فاسداً .

س : كم اقسام الحكم ؟

ج : سبعة : الواجب ، والمندوب ، والمباح ، والحرام
والمكروه ، والصحيح ، والباطل .

س : ما معنى الواجب ؟

ج : هو ما يُثابُّ على فعله ويُعاقبُ على تركه كالصلوات الخمس

س : ما معنى المندوب ؟

ج : هو ما يُثابُّ على فعله ولا يُعاقبُ على تركه كالوتر .

س : ما معنى المباح ؟

ج : هو ما لا يثابُّ على فعله ولا يعاقبُ على تركه كالأكل .

س : ما معنى المكروه ؟

ج : هو ما يثابُّ على تركه ولا يعاقبُ على فعله كأكل البصل .

- س : ما معنى الحرام ؟
- ج : هو ما يثاب على تركه ويعاقب على فعله كأكل الربا .
- س : ما معنى الصحيح ؟
- ج : هو ما يتعلق به النفوذ ويُعتدُّ به كالصلاة أو البيع المستجمع للأركان والشروط .
- س : ما معنى الباطل ؟
- ج : هو ما لا يتعلق به النفوذ ولا يُعتدُّ به كالصلاة أو البيع الذي لم يستجمع لما ذكر .

العلم وأقسامه

- س : ما معنى العلم ؟
- ج : هي معرفة العلم على ما هو به في الواقع كإدراك الإنسان بأنه حيوان ناطق .
- س : ما معنى الجهل ؟
- ج : هو تصوُّر الشيء على خلاف ما هو به في الواقع كإدراك الفلاسفة قدم العالم .

س : كم اقسام العلم ؟

ج : قسمان : ضروري ونظري .

س : ما هو الضروري ؟

ج : هو ما لا يقع عن نظر واستدلال كالعلم الواقع باحدى الحواس الخمس .

س : ما هو النظري ؟

ج : هو ما يقع عن نظر واستدلال بان العالم حادث .

س : ما هو النظر ؟

ج : هو الفكر في حال المنظور ليؤدى الى المطلوب كالنظر في العالم من حيث تغييره ليؤدى الى العلم بكونه حادثا .

س : ما معنى الاستدلال ؟

ج : هو طلب الدليل ليؤدى الى المطلوب .

س : ما هو الدليل ؟

ج : هو المرشد الى المطلوب .

س : ما هو الظن ؟

ج : هو ادراك الطرف الرابع من احد الامرين عند المدرك .

س : ما هو الشك ؟

ج : هو التردد بين الامرين اللذين لامرئية لاحدهما على الآخر
عند المتردد

س : ما هو الوهم ؟

ج : هو ادراك الطرف المرجوح من الامرين عند المدرك .

س : ما تعريف اصول الفقه ؟

ج : هي ادلة الفقه الإجمالية وطرق استفادة جزئياتها
وحال مستفيدها .

س : كم ابواب اصول الفقه ؟

ج : ثلاثة عشر باباً : (الاول) اقسام الكلام وهي عشرة :

الامر والنهي ، والعام ، والخاص ، والمطلق والمقيّد ، و

المجمل ، والمبّين ، والظاهر والمؤوّل . (الثاني) الأفعال ،

(الثالث) الناسخ ، (الرابع) المنسوخ ، (الخامس) الإجماع

(السادس) الأخبار ، (السابع) القياس ، (الثامن) الحظر ،

(التاسع) الإباحة ، (العاشر) ترتيب الأدلة (الحادى

عشر) صفة المفتى ، (الثانى عشر) صفة المستفتى ،

(الثالث عشر) أحكام المجتهد .

الكلام وأقسامه

س : كم أقسام الكلام باعتبار مدلوله ؟
 ج : سبعة أقسام : أمر ونهي واستفهام وتمني وعرض وخبر
 وقسمٌ وذلك لأن الكلام لا يخلو إما أن يدلّ على الطلب
 أولاً. فالأول إما أن يدلّ على طلب فعل فهو الأمر أو طلب
 ترك فهو النهي أو طلب خبر فهو الاستفهام أو طلب برفق
 ولين فهو العرض أو طلب محال فهو التمني. والثاني إما
 أن يحتمل الصدق والكذب أولاً. فالأول خبر، والثاني قسمٌ
 س : كم أقسام الكلام باعتبار استعماله ؟

ج : قسمان : حقيقة ومجاز .
 س : ما تعريف الحقيقة ؟
 ج : هو ما استعمل فيما اصطلح عليه من المخاطبة كالصلاة
 في الهيئة المخصوصة عند الفقهاء .
 س : ما تعريف المجاز ؟
 ج : هو ما استعمل في غير ما اصطلح عليه من المخاطبة
 كالصلاة في الدعاء عند الفقهاء .

س: الى كم تنقسم الحقيقة ؟

ج : تنقسم الى ثلاثة أقسام: لغوية ، كالاسد للحيوان
المفترس؛ وشرعية كالصلاة للعبادة المخصوصة؛ وعرفية
كالدابة لذوات الأربع .

س: الى كم ينقسم المجاز ؟

ج : ينقسم الى اقسام كثيرة : منها مجاز بزيادة كقوله تعالى (ليس
كمثله شيء) ومنها مجاز بحذف كقوله تعالى : (واسأل
القرية) ومنها مجاز بنقل كالغائط فيما يخرج من الانسان ،
ومنها مجاز باستعارة كقوله تعالى : (جدارا يريد أن
ينقضّ) .

س: ما معنى الأمر ؟

ج : هو استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه على سبيل
الوجوب .

س: ما صيغته ؟

ج : صيغته افعل ولا تتصرف عند الإطلاق وعدم القرينة
الصارفة عن طلب الفعل الأعلى الوجوب وعند وجود
القرينة تحمّل على ما دلّ عليه القرينة من الإباحة و

الندب ولا يقتضى التكرار ولا الفور والامر بايجاد
الفعل امرُ به وبما لا يتمّ الفعل الآ به واذا فعل المأمور
به يخرج المأمور عن العهدة .

﴿باب ما يدخل في الأمر والنهي وما لا يدخل﴾

- س : من الذي يدخل في خطاب التكليف ؟
- ج : الذي يدخل في خطاب التكليف المؤمن العاقل . وأما الساهي والصبي والمجنون فغير داخلين .
- س : هل الكفار مخاطبون بفروع الشريعة أم لا ؟
- ج : نعم الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وبما لا تصح إلا به وهو الإسلام .
- س : ما حكم الأمر بالشئ ؟
- ج : حكمه أن الأمر بالشئ نهى عن ضده وكذلك العكس .
- س : ما معنى النهي ؟
- ج : استدعاء الترك بالقول ممن هو دونه على سبيل الوجوب ويدلّ النهي المطلق على فساد المنهى عنه كالنهي عن صوم يوم العيد ويقتضي الفور والتكرار .
- س : لأي معنى ترد صيغة الأمر مجازاً ؟
- ج : ترد صيغة الأمر مجازاً المعاني منها الإباحة كقوله تعالى (واذا حللتم فاصطادوا) ، والتهديد كقوله تعالى : (اعلوا

ما شئتم)، والتَّسْوِيَةُ كقوله تعالى: (إصْبِرُوا وَلَا تَصْبِرُوا)
والتَّكْوِين كقوله تعالى: (كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ).

س: ما معنى العام؟

ج: هو ما عمَّ شَيْئَيْنِ فصاعداً من غير حصر.

س: هل العموم من عوارض الألفاظ أو من عوارض المعاني؟

ج: العموم من عوارض الألفاظ ولا يجوز دَعْوَى العموم في غيره.

س: ما الفرق بين العام والمطلق

ج: الفرق بينهما أن العام لفظٌ يستغرق الأفراد دفعةً من غير

حصر كَمَنْ وَأَيُّ. والمطلق لفظٌ دلَّ على الماهية بلا قيد،
كإنسان وأسد. فعموم الأول شمولٌ، وعموم الثاني بدليٌّ.
وايضاً دلالة الأول كليَّةٌ والثاني كليٌّ.

س: كم ألفاظ العام؟

ج: ألفاظه كثيرة: منها المَعْرَفُ بالألف واللام التي للاستغراق

نحو قوله تعالى: (إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ). والثاني اسمُ

الْجَمْعِ المَعْرَفُ بالألف واللام نحو قوله تعالى: (فَاقْتُلُوا

المشركين)، والثالث الأسماء المبهمة، كَمَنْ وَمَا وَأَيُّ

وَأَيْنَ وَمَتَّى . والرَّابِعَ لَا فِي النُّكْرَةِ نَصًّا نَحْوُ : لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ .

س : اِلَى كَمْ تَنْقَسِمُ أَلْفَاظُ الْعُمُومِ ؟
ج : تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ : الْأَوَّلُ عَامٌّ بِصِيغَتِهِ وَمَعْنَاهُ وَهُوَ مَجْمُوعُ اللفظِ وَمُسْتَغْرِقٌ لِمَعْنَى نَحْوِ الرِّجَالِ وَالْأَبَايِلِ . وَالثَّانِي عَامٌّ بِمَعْنَاهُ فَقَطْ نَحْوِ الْقَوْمِ وَمَنْ دَخَلَ بَيْتِي فَلَهُ دَرَاهِمٌ .

س : مَا مَعْنَى الْخَاصِّ ؟
ج : هُوَ مَا لَا يَتَنَاوَلُ شَيْئَيْنِ فَصَاعِدًا مِنْ غَيْرِ حَصْرِ نَحْوِ رَجُلٍ وَرَجُلَيْنِ وَثَلَاثَةِ رِجَالٍ .

س : مَا مَعْنَى التَّخْصِيسِ ؟
ج : هُوَ تَمْيِيزُ بَعْضِ جُمْلَةِ أَفْرَادِ الْعَامِّ عَنِ الْبَعْضِ الْآخَرِ وَيُعَرَّفُ أَيْضًا بِقَصْرِ الْعَامِّ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِهِ .

س : اِلَى كَمْ يَنْقَسِمُ التَّخْصِيسُ ؟
ج : يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ : مُتَّصِلٍ وَمُنْفَصِلٍ .
س : مَا هُوَ التَّخْصِيسُ الْمُتَّصِلُ ؟
ج : هُوَ كَالْتَّخْصِيسِ بِالْإِسْتِثْنَاءِ أَوِ الشَّرْطِ أَوِ التَّقْيِيدِ بِالصِّفَةِ
س : مَا هُوَ التَّخْصِيسُ الْمُنْفَصِلُ ؟

ج : هو كال تخصيص بالكتاب او السنة أو الإجماع او القياس .

س : ما هو الإستثناء ؟

ج : هو إخراج شيء بآل أو بإحدى أخواتها لما لولاه لدخل
في الكلام نحو جاء القوم إلا زيداً

س : هل يُشترط في الإستثناء شيء ؟

ج : نعم يُشترط أن يكون المُستثنى أقل من المُستثنى منه
وأن يكون مُتصلاً بالكلام ولا يشترط تقديم المُستثنى
منه على المُستثنى ولا جوازهُ من الجنس فقط .

س : ما هو الشرط ؟

ج : هو إخراج شيء بآل أو بإحدى أخواتها لما لولاه لدخل
في الكلام نحو إن جاءك بنو تميم فأكرهم .

س : هل يُشترط في الشرط شيء ؟

ج : يشترط فيه كونه مُتصلاً لا تقديم الشروط عليه .

س : ما هو التقييد بالصفة ؟

ج : هو التقييد بما أفاد معنى قائماً في الموصوف كأكرم بني
تميم الجائين منهم .

س : هل يُحمل المطلق على المُقيّد بالصفة أم لا ؟

ج : نعم يُحْمَلُ في بعض المواضع كالرَّقَبَةِ قِيدَتْ بِالْإِيمَانِ
في بعض المواضع كما في كَفَّارَةِ الْقَتْلِ وَأُطْلِقَتْ في بعض
آخِرِهَا في كَفَّارَةِ الظُّهَارِ .

س : هل يُخَصَّصُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ أَمْ لَا ؟

ج : نعم يُخَصَّصُ الْكِتَابُ بِالْكِتَابِ كَتَخْصِيصِ قَوْلِهِ تَعَالَى :
(وَلَا تَتَّبِعُوا الْمُشْرِكِينَ) بقوله تَعَالَى : (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ
الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ) أَيْ حِلٌّ لَكُمْ ؛ وَبِالسُّنَّةِ
كَتَخْصِيصِ قَوْلِهِ تَعَالَى : (يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ) الشَّامِلِ
لَوْلَدِ الْكَافِرِ بِحَدِيثِ : (لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ)؛
وَبِالْقِيَاسِ كَتَخْصِيصِ قَوْلِهِ تَعَالَى : (الرَّأْيَانِيَّةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا
كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) الْآيَةُ بِقِيَاسِ الْعَبْدِ عَلَى الْأَمَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى
(فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ) وَالسُّنَّةُ
كَذَلِكَ مِثْلُ تَخْصِيصِ السُّنَّةِ بِالْكِتَابِ تَخْصِيصُ حَدِيثِ (لَا يَقْبَلُ
اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ) بِقَوْلِهِ تَعَالَى (وَإِنْ
كُنْتُمْ مَرْضَى) إِلَى قَوْلِهِ : (فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا) وَمِثَالُ
تَخْصِيصِ السُّنَّةِ بِالسُّنَّةِ تَخْصِيصُ حَدِيثِ : (فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ
الْعُشْرَ) بِحَدِيثِ : (لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ)

ومثال تخصيص السنة بالقياس تخصُّصُ قوله صلى
الله عليه وسلم: (لِيَ الْوَاحِدِ يَحِلُّ عِرْضُهُ) بغير الوالد مع
ولده قياساً على التأفيف بالاولى .

س : مِنْ اَيِّ شَيْءٍ اخَذَ النَّصْرَ ؟

ج : مَا اخُذَ مِنْ قَوَظِهِمْ مِنْصَبَةُ الْعَرُوسِ اَيَّ مَوْضِعٍ نَصَبَهُ وَ
رَفَعَهُ وَهُوَ الْكُرْسِيُّ .

س : مَا هُوَ الْبَيَانُ ؟

ج : هُوَ اخْرَاجَ الشَّيْءَ مِنْ حَيْزِ الْاِشْكَالِ اِلَى حَيْزِ الْاِيضَاحِ ظَنًّا .

س : مَا هُوَ الظَّاهِرُ ؟

ج : هُوَ مَا احْتَمَلَ اَمْرَيْنِ اَحَدُهُمَا اَظْهَرُ مِنَ الْاُخَرِ كَالْاَسَدِ فِي
الْحَيَوَانِ الْمَفْتَرَسِ فَاِنَّهُ اَظْهَرُ مِنْ حِمْلِهِ عَلَى الرَّجُلِ الشَّجَاعُ .

س : مَا هُوَ الْمُؤَوَّلُ ؟

ج : مَا اَوَّلَ بَدَلِيلٍ رَاجِحٍ .

﴿الأفعال﴾

س : متى يكون فعله صلى الله عليه وسلم خصوصية ؟
 ج : يكون خصوصية له إن كان وجه القربة والطلاقة ودل
 دليل على اختصاصه به ، وذلك لأن فعله صلى الله عليه وسلم
 لا يخلو إما أن يكون على وجه القربة والطاعة أم لا . فإن
 كان على وجه القربة والطاعة فلا يخلو فإن دل دليل على
 الاختصاص به يحتمل عليه كزيادة النكاح على أربع نسوة
 وإن لم يدل دليل فلا يختص به صلى الله عليه وسلم لأن
 الله تعالى قال : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة)
 وإن لم تكن على وجه القربة والطاعة فلا يختص به صلى
 الله عليه وسلم كالأكل والشرب وغيرها .

س : ما حكم ما لا يختص به إن كان على وجه القربة ؟
 ج : أقوال ، أصحها يحتمل على الوجوب في حقيقته صلى الله
 عليه وسلم لأنه الأحوط وقيل على الندب وقيل بالوقف .
 س : ما حكم ما لا يختص به صلى الله عليه وسلم إن كان على
 غير وجه القربة ؟

ج : يُحْمَلُ عَلَى الْإِبَاحَةِ فِي حَقِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَقِّنَا
كَالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ .

س : مَا حَكَمَ إِقْرَارُ صَاحِبِ الشَّرْعِيَّةِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟

ج : إِقْرَارُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْقَوْلِ قَوْلُهُ وَذَلِكَ بِإِقْرَارِ صَلَاتِي
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبَا بَكْرٍ عَلَى قَوْلِهِ بِإِعْطَاءِ سَلْبِ الْقَتِيلِ لِقَاتِلِهِ
وَإِقْرَارُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْفِعْلِ أَوْ مَا فُعِلَ فِي وَقْتِهِ
وَعَلِمَ بِهِ وَلَمْ يُنْكِرْهُ حَكْمُهُ حَكْمُ فَعْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَذَلِكَ بِإِقْرَارِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ عَلَى أَكْلِ
الضَّبِّ وَكَعْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخَلْفِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَأْكُلُ الطَّعَامَ فِي وَقْتِ غَضَبِهِ ثُمَّ أَكَلَ مَا
رَأَى الْأَكْلَ خَيْرًا لَهُ .

﴿باب النسخ﴾

- س: ما معنى النسخ لغة ؟
- ج: هي الإزالة والنقل .
- س: ما معنى النسخ شرعا ؟
- ج: هو رفعُ تعلُّقِ الحكم الثابت بخطابٍ على وجهٍ لولاهُ لكان ثابتاً مع تراخيه عنه .
- س: ما هو الناسخ لغة ؟
- ج: هو المزيل .
- س: ما هو الناسخ شرعاً ؟
- ج: هو الخطاب الدالُّ على رفعِ الحكم الثابت المُتقدِّم على وجهٍ لولاهُ لكان ثابتاً مع تراخيه عنه .
- س: هل يجوز نسخ الرسم وبقاء الحكم ؟
- ج: نعم يجوز نسخ الرسم وبقاء الحكم وعكسه ونسخهما معاً فالاول نحو قوله تعالى: (وَالشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ) الخ والثاني نحو قوله تعالى: (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ) الآية والثالث نحو قوله تعالى: (عشر رضعات) الخ .

س : الى كم ينقسم النسخ ؟

ج : ينقسم الى اربعة اقسام : الى بدلي والى غير بدلي والى ما هو
أَغْلَظُ والى ما هو أَخَفُّ .

س : ما مثال النسخ البدلي ؟

ج : هو كنسخ استقبال البيت المقدس باستقبال الكعبة .

س : ما مثال النسخ الغير بدلي ؟

ج : هو كنسخ قوله تعالى : (إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ
يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٌ) الآية بقوله تعالى : (أَسْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا
بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ) فاذا لم تفعلوا وتاب الله عليكم)
الآية .

س : ما مثال النسخ الى الأغلظ ؟

ج : هو كنسخ التخيير بين صوم رمضان والفدية بتعيين
الصوم .

س : ما مثال النسخ الى الأخف ؟

ج : هو كنسخ قوله تعالى : (إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ
يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ) بقوله تعالى : (فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ
يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ) .

س: في ايّ شيء يكون النسخ ؟

ج : يكون النسخ في الكتاب والسنة فيُنسخُ الكتابُ بالكتاب
وبالسنة وبالمفهوم وبالقِياس والسنة كذلك .

س: هل يجوز نسخ المتواتر بالآحاد ؟

ج : نعم يجوز نسخ المتواتر بالآحاد على الرّاجح وعكسه ونسخ
الآحاد بالآحاد والمتواتر بالمتواتر .

﴿التعارض﴾

س: ماهوالتعارض؟

ج: هو تنافي الدليلين في الحكم عامين أو خاصين أو أحدهما عام والآخر خاص، أو أحدهما عام من وجه وخاص من وجه والآخر خاص من وجه وعام من وجه. فالأقسام أربعة

س: ما حكمه إن كانا عامين؟

ج: حكمه إن أمكن الجمع يجمع بينهما يحمل كل منهما على حالف غير الحال الذي يحمل عليه الآخر. مثاله حديث: (شَرُّ الشُّهُودِ الَّذِي يَشْهَدُ قَبْلَ أَنْ يُشْتَشْهَدَ) وحديث (خَيْرُ الشُّهُودِ الَّذِي يَشْهَدُ قَبْلَ أَنْ يُشْتَشْهَدَ) فيحمل الأول على ما إذا كان مَنْ لَهُ الشَّهَادَةُ عالماً بها. والثاني على ما إذا لم يكن عالماً بها، ولا يفتوقف العمل فيهما إن لم يعلم التاريخ إلى أن يظهَرَ مُرَجِّحٌ، مثاله قوله تعالى: (أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) وقوله تعالى (وَأَنْ تَجْعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ) فالأول يجوز الجمع بين الأختين والثاني يحرم ذلك فربح التحريم لأنه أحوط. فإن علم التاريخ نسخ المتقدم بالتأخر، مثاله قوله تعالى: (وَأَنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ

صابرون يَغْلِبُوا مائَتَيْنِ) وقوله تعالى (فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ) فَنَسَخَتْ الثَّانِيَةَ الْأُولَى .

س : ما حكمه إن كانا خاصَّين ؟

ج : حكمه كذلك أى إن أمكن الجمعُ جُمع كحديث (أنه صلى الله عليه وسلم تَوَضَّأَ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ) وحديث (أنه تَوَضَّأَ وَرَشَّ الْمَاءَ عَلَى قَدَمَيْهِ) فَجُمِعَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الرِّشَّ فِي حَالِ التَّجْدِيدِ وَالْغَسْلَ فِي غَيْرِ التَّجْدِيدِ فَإِنْ لَمْ يُمْكِنِ الْجُمْعُ وَلَمْ يُعْلَمْ التَّارِيخُ يَتَوَقَّفُ الْعَمَلُ إِلَى ظَهْوَرِ مَرْجِحٍ مِثَالُهُ مَا وَرَدَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَمَّا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنْ أَمْرَاتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ فَقَالَ (مَا فَوْقَ الْإِزَارِ) وَمَا وَرَدَ أَنَّهُ قَالَ (فَاصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ) أَيْ الْوَطْءَ وَمِنْ جِلَّةِ كُلِّ شَيْءٍ فِي الْحَدِيثِ الْإِسْتِمْتَاعُ فِيمَا تَحْتَ الْإِزَارِ فَتَعَارُضُافِيهِ ، نَعَمْ رَخَّ بَعْضُهُمُ التَّحْرِيمَ إِحْتِيَاظًا وَبَعْضُهُمُ كَالنَّوَى فِي التَّحْقِيقِ الْحَلَّ لِأَنَّ الْحَدِيثَ الثَّانِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ فَهُوَ أَقْوَى ثُمَّ إِنَّ عِلْمَ التَّارِيخِ نُسَخَ الْمُنْقَدِّمِ بِالْمُتَأَخِّرِ كَحَدِيثِ (كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرُزُّوْهَا) فَإِنَّهُ نَاسَخَ لِنَهْيِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ السَّابِقِ عَنْهُ .

س : ما حكمه إن كان أحدهما عامًّا والآخر خاصًّا ؟
 ج : حكمه أن يُخصَّص العامُّ الكلِّي بالخاصِّ الجزئي كتخصيص حديث
 (فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ) بحديث (ليس فيما دون خمسة
 أوسق صدقةٌ)

س : ما حكمه إن كان كل واحد منهما عامًّا من وجه وخاصًّا من وجه ؟
 ج : حكمه أنه يُخصَّص عموم كل واحدٍ منهما بخصوص الآخر
 مثاله حديث (إذا بلغ الماء قلتين فإنه لا ينجس) مع حديث
 (الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه)
 فالأول خاصٌّ في القلتين عامٌّ في المتغيّر وغيره . والثاني
 خاصٌّ في المتغيّر عامٌّ في القلتين ومادونهما فخصَّ عمومُ
 الأول بخصوص الثاني حتى يُحكم بأن ما بلغ قلتين ينجس
 بالمتغيّر وخصَّ عموم الثاني بخصوص الأول حتى يحكم
 بأن دون القلتين ينجس وإن لم يتغيّر .

﴿الإجماع﴾

س: ما هو الإجماع؟

ج: هو اتفاق فقهاء أهل العصر على حكم الحادثة الشرعية.

س: ما حكم الإجماع؟

ج: حكمه أن اجماع هذه الأمة حجة على العصر الثاني ومن بعدهم.

س: ما الدليل على حجّيته؟

ج: دليلها قوله تعالى: (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ) الآية وقوله صلى الله عليه وسلم: (ولا تجتمع أمتي على ضلالة) رواه الترمذي وغيره.

س: هل يشترط في حجّيته شيء أم لا؟

ج: لا يشترط في حجّيته شيء على الأصحّ وقيل يشترط انقراض أهل العصر.

س: إن قلنا إنه يشترط انقراض أهل العصر فما المعتبر في انعقاد الإجماع؟

ج : يُعْتَبَرُ فِي انْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ قَوْلُ مَنْ وُلِدَ فِي حَيَاتِهِمْ وَتَفَقَّهَ
وَصَارَ مُحْتَثًا وَلَهُمْ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَنْ يَرْجِعُوا عَنِ الْحُكْمِ الَّذِي
أَدَّى اجْتِهَادُهُمْ إِلَيْهِ .

س : هَلْ يَصَحُّ الْإِجْمَاعُ بِالْفِعْلِ ؟

ج : نَعَمْ يَصَحُّ الْإِجْمَاعُ بِفِعْلِهِمْ أَوْ قَوْلِهِمْ أَوْ فِعْلِ الْبَعْضِ أَوْ قَوْلِ
الْبَعْضِ مَعَ انْتِشَارِ ذَلِكَ الْفِعْلِ أَوِ الْقَوْلِ وَسُكُوتِ الْبَاقِينَ
وَيُسَمَّى الْأَخِيرُ إِجْمَاعًا سَكُوتِيًّا .

س : مَا حُكْمُ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ ؟

ج : قَوْلُهُ لَيْسَ نَجَّةً عَلَى الْجَدِيدِ وَنَجَّةً عَلَى الْقَدِيمِ وَهُوَ مَذْهَبُ
الْإِمَامِ مَالِكٍ وَابْنِ حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(الأخبار)

س: ماهو الخبر؟

ج: هو ما يدخله الصدق والكذب لذاته .

س: الى كم ينقسم الخبر؟

ج: ينقسم الى قسمين متواتر وآحاد .

س: ماهو المتواتر؟

ج: هو ما يوجب العلم باليقين بان يرويه جماعة لا يقع

التواطؤ على الكذب عن مثلهم وهكذا الى ان ينتهي الى

المخبر عنه فيكون في الاصل عن مشهادة او سماع لاعن

اجتهاد .

س: ماهو الاحاد؟

ج: هو ما يوجب العمل لا العلم بان يمكن ان يقع التواطؤ على

على الكذب عن مثلهم .

س: الى كم ينقسم الاحاد؟

ج: ينقسم الى قسمين: مسند ومرسل .

س: ماهو المسند؟

ج : هو ما اتصل إسناده بأن صرح كل راوٍ بروايته .

س : ما هو المرسل عند الأصوليين ؟

ج : هو ما لم يتصل إسناده بأن أسقط بعض رواته .

س : هل يحتاجُ به أو لا ؟

ج : يحتاجُ به إن كان من مراسيل الصحابة والأفلا يحتاجُ إلا

بمراسيل سعيد بن المسيَّب لأنها فُتِشت فوجدت أسانيدَها

كلها عن الصحابة والصحابة كلهم عدولٌ .

س : ما هو الحديث المُنْعَن ؟

ج : هو ما رواه كل واحد من رواته بلفظٍ عن

س : ما حكم المُنْعَن ؟

ج : حكمه كحكم المسند فيحتاجُ به كما يحتاجُ بالمسند لكن بشروط

المعتبرة عندهم .

س : ما الفرقُ بين حَدَّثَنِي وأجازني عند الأصوليين ؟

ج : الفرقُ بينهما أن أخبرني أعمُّ لأنه يقال فيما إذا قرأ الشيخُ

أو هو يقرأ على الشيخ ، وحَدَّثَنِي أخصُّ لأنه لا يطاق إلا إذا

قرأ الشيخ عليه ، وأما أجازني لا يقال إلا إذا أجاز الشيخ

من غير قراءةٍ منهما .

﴿باب القياس﴾

س: ما هو القياس؟

ج: هو ردُّ الفرع الى الأصل بعلّة تجمّع ما في الحكم كقياس الأرز
على البرّ في الربا بجامع الطّعم .

س: الى كم ينقسم القياس؟

ج: ينقسم الى ثلاثة اقسام: قياس العلة وقياس الدّلالة
وقياس الشّبه .

س: ما هو قياس العلة؟

ج: ما كانت العلة فيه مُوجِبة للحكم بحيث لا يحسُن عقلا
تخلّفه عنها كقياس الضرب على التأفّف للوالدين في التحريم
بعلّة الإيذاء .

س: ما هو قياس الدّلالة؟

ج: هو الاستدلال بأحد النّظيرين على ثبوت الحكم في الآخر .

س: ما المراد بالاستدلال؟

ج: هو أنّ تكون العلة دالة على الحكم لا موجبة له كقياس مال الصبي
على مال البالغ في وجوب الزّكاة فيه بجامع أنّه مال نامر .

س : ماهو قياس الشبه ؟

ج : هو القياس المردّد بين الأصلين فيلحق باكثرها شبهاً كما في العبد اذا اتلف فإنه مردّد في الضمان بين الحرّ من حيث إنه آدمي وبين البهيمة من حيث أنه مال وهو للمال أكثر شبهاً من الحرّ بدليل أنه يُباع ويورث .

س : ماهي العلة ؟

ج : هي الجالبة للحكم .

س : ماهو الحكم ؟

ج : هو المجلّوب للعلة .

س : كم اركان القياس ؟

ج : اربعة : المقيس وهو الفرع ، والمقيس عليه وهو الاصل ، والحكم ، والعلة .

س : هل يشترط في الاصل شيء ؟

ج : نعم يشترط فيه شروط منها ان يكون ثابتاً بدليل متفق عليه بين الخصمين .

س : هل يشترط في الفرع شيء ؟

ج : نعم يشترط فيه شروط منها ان يكون الفرع مناسباً للاصل

فما يُجْمَعُ بينهما للحكم ومنها ان يكون تمامُ العلة فيه .

س : هل يشترط في العلة شيء ؟

ج : نعم يشترط فيها شروط منها ان تطرّد في معلولاتها فلا تتقضى لفظاً ومعنى ومنها ان تكون وصفاً ضابطاً للحكمة كالسفر فإنه علة في جواز القصر وهو ضابط للحكمة التي هي المشقة .

س : هل يشترط في الحكم شيء ؟

ج : نعم يشترط فيه شروط منها أن يكون تابعا للعلّة نفياً وإثباتاً ومنها كون الحكم في الأصل مُتَّفَقاً بين الخصمين .

س : ما الحكم في الأشياء قبل البعثة ؟

ج : الحكم فيها موقوف فلا حكم يتعلق بأحدٍ لانتهاء الرسول المخبر بالحكم .

س : ما الأصل في الأشياء بعد البعثة ؟

ج : أقوال ، أحدها الأصل فيه الحظر والثاني الأصل فيها الإباحة والصحيح التفصيل وهو أن المضار الأصل فيها التحريم والمنافع الأصل فيها الحِلُّ .

س : ما معنى استصحاب الأصل ؟

ج : معناه أن يُستَصْحَبَ الأصل عند عدم الدليل الشرعي بأن

لم يجد بعد البحث الشديد عنه بقدر الطاقة وذلك كأن
لم يجد دليلاً على وجوب صوم رجب فيقول لا يجب
استصحاباً للأصل .

س : ما المقدم في الأدلة ؟

ج : الأدلة يُقَدَّمُ المجلي منها على الخفي وذلك كالظاهر منها على
المؤول والحقيقي منها على المجازي ويُقَدَّمُ الموجب للعلم
منها على الموجب للظن وذلك كالمتواتر على الأحاد إلا أن
يكون الأول عاماً فيخص بالثاني ويُقَدَّمُ الكتاب والسنة على
القياس بأنواعه ويقدم القياس المجلي كقياس العلة على الخفي
كقياس الشبه .

س : ما الحكم إذا لم يوجد واحد من الكتاب والسنة ؟

ج : الحكم أنه إذا لم يوجد واحد منهما يُسْتَصْحَبُ الأصل فإن كان
من المضار فالتحريم ، وإن كان من المنافع فالجلب .

الافتاء والاجتهاد

س : ما المراد بالمفتي إذا أُطْلِقَ في هذا الفن ؟

ج : المراد به هنا إذا أُطْلِقَ المجتهد كالأئمة الأربعة .

س : ما المراد بالمستفتى اذا اطلق ؟

ج : المراد به اذا اُطلق المُقلِّد كالمُزاني وابي يوسف وغيرهما .

س : ماهو شرط المفتي ؟

ج : كثيرة منها ان يكون عالماً بالفقه اصلاً وافرغاً خلافاً ومذهباً ومنها أن يكون كاملاً الآلة في الاجتهاد عارفاً بما يحتاجُ اليه في استنباط الأحكام من النحو واللغة ومعرفة الرجال الراويين للأخبار وتفسير الآيات الواردة في الأحكام والأخبار الواردة .

س : ماهو شرط المُستفتى ؟

ج : كثيرةٌ منها أن يكون من أهل التقليد فيُقلِّد المفتي في الفتيا وأن لا يكون استفتاؤه عما يمنع التقليد فيه .

س : هل للمجتهد التقليد ؟

ج : ليس للمجتهد التقليد لتمكُّنه من الاجتهاد .

س : ما معنى التقليد ؟

ج : هو قبول قول القائل بلا حجة تذكر عليه وقيل هو قبولك قول القائل وانت لاتعلم مأخذه .

س : هل قبولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم تقليد له ام لا ؟

ج : نعم يقال تقليد له مُطلقاً على التعريف الأول ، وأما على
التعريف الثاني ، إن قلنا أنه صلى الله عليه وسلم يجتهدُ قبولنا
قوله تقليد له والّا فلا يُقال تقليد له .

س : هل المجتهدون في الفروع كلهم مصيبون أم لا ؟

ج : قولان أصحهما عند الشافعية والمالكية أنه لا يكون
كلهم مصيبين والثاني عند أبي حنيفة كلهم مصيبون .

س : ما الذي ينبني على هذا الخلاف ؟

ج : ينبني على أن القائل بعدم إصابتهم كلهم قائلٌ بعدم تعدّد
الحق والقائل بإصابتهم كلهم قائلٌ بتعدّد الحق .

س : هل المجتهد مطلقاً يؤجر أم لا ؟

ج : نعم لكن للمصيب منه له أجران والمخطئ له أجر واحد .

س : هل كل مجتهد في التوحيد مصيب أم لا ؟

ج : لا يكون ذلك لأنه يؤدّي إلى تصويب أهل الضلال

من النصارى والهجووس والكفار المنكرين للبعث
لأنهم مجتهدون .

س : ما دليل القائل ليس كل مجتهد مصيباً ؟

ج : دليله قوله صلى الله عليه وسلم : (من اجتهد وأصاب

فله أجران ، وَمَنْ اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ .

س : ما وجه الدلالة بهذا الحديث ؟

ج : وجه الدلالة أنه صلى الله عليه وسلم خَطَأَ المجتهد تارةً

وَصَوَّبَهُ تارةً أخرى . م

وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ وَالْيَهُ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْبُ وَصَلَّى اللَّهُ
عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ



لاسم ، ٨ - محرم - ١٤٠٦ هـ
المخطاط : ابو محمد ادريس صفوان اللاسي
غفر الله له ولوالديه